تشرين

يومية - اقتصادية - شاملة

مؤسسة الوحدة

رقم العدد ١٣٩٨٠

٨ صفحات | الخميس ١٥ صفر ١٤٤٥هـ - ٣١ آب ٢٠٢٣ م

tishreen.news.sy

الرئيس الأسد لـ عبد اللهيان:
ما يشهده العالم يثبت أن القضايا التي دافعنا عنها ودفعنا ثمناً لها كانت صحيحة وسياساتنا كانت سليمة

تفاصيل على موقع تشرين

قانون الإدارة المحلية تام في عيون خبراء.. وآخرون وصفوه بـ «السويسري» لا يراعي الخصوصية السورية!

■ تشرين- هناء غانم

عند الحديث عن قانون الإدارة المحلية رقم ١٠٧ لعام ٢٠١١ نجزم بأنه جاء ليكون من أهم الاستحقاقات المجتمعية الإدارية.. عنوان عريض يفترض أن يكرس لخدمة المحافظات والمدن والقرى وكل المناطق، وقد أعطى القانون صلاحيات واسعة للمشاركة المجتمعية في مسار العمل الإصلاحي لعمل الوحدات الإدارية وفتح الطريق أمام اللامركزية الإدارية باعتباره يهدف إلى مواءمة العمل المحلي مع التنمية المستدامة وبشكل يشرك جميع المواطنين بالعمل.

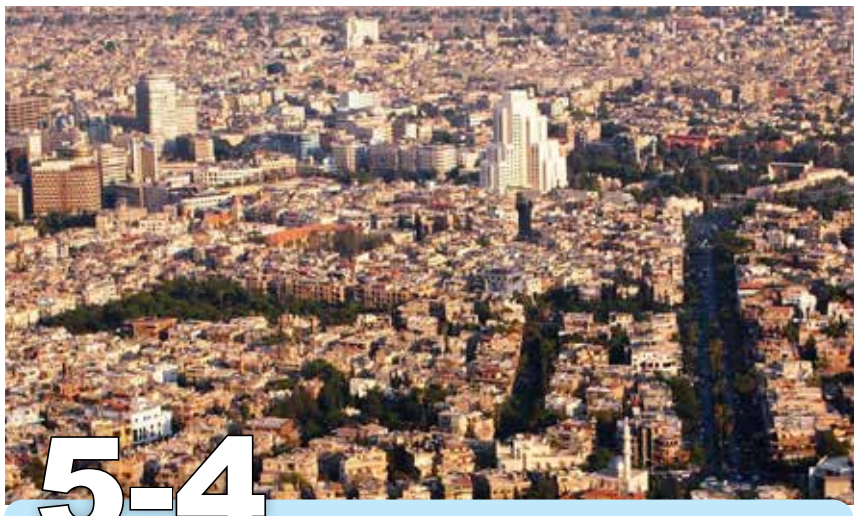

5-4

ارتقاء نوعي بحياة ٢٣ امرأة.. مشروع «المرأة الرائدة» استقطاب فعّال في مجال ريادة الأعمال باللاذقية

6

لدعم استخدام الطاقة المتجددة في اللاذقية.. تركيب وتشغيل ٨٢ منظومة و٨٠٠ طلب تركيب

3

من أجل إبداعٍ يليقُ بهم.. جمعُ الاختلاف والتكامل في «أدب الرياض والأطفال والفتيان»

7

أصحاب البرادات يستغيثون.. اتحاد الفلاحين يؤيدهم و«الزراعة» تتعاطف و«صناعة حمص» تطمئن؟!

■ تشرين- ميمونة العلي

ما إن تم رفع أسعار المازوت المخصص لبرادات الخضار والفواكه حتى بدأ أصحابها بالمعاناة ، بسبب ارتفاع التكلفة التشغيلية بما يفوق قدرتهم على الاستمرار في العمل في ظل انخفاض ساعات وصل التيار الكهربائي إلى أقل من ساعة كل خمس ساعات، ما يؤدي للمزيد من استهلاك المازوت لمولدات الديزل التي ستزيد ساعات تشغيلها من أعطالها أيضاً والتهاب أسعار الصيانة وبالتالي سيضطر أصحاب البرادات لرفع أجور التبريد.

2

الافتتاحية

«وصمَةُ» الهُروب إلى العاصمة

■ ناظم عيد

ماذا يفعلُ رجالُ أعمالٍ سورية – كلّ سورية – في دمشق..؟!

لسنا في وارد حضورهم الفيزيائيِّ، وشغفهم بالإقامة في العاصمة؛ لأنّ ثمّةَ جاذبيّةً هنا لا تقاوم في المدينة التي لا تنام، لكنّنا نتساءلُ عن حضورهم الاقتصاديّ في مناطقهم ومحافظاتهم، بين أهاليهم وبيئات أعمالهم.. عن مصادر ثرواتهم وسرّ ارتيادهم «نادي الكبار» ؟؟؟

مازلنا نذكرُ في بدايات الحرب على سورية، أنّ أحدَهم زعمَ أنه سينشئ مصنعاً للعصائر الطبيعية، ويقضي على مشكلة كساد الحمضيّات في الساحل السوريِّ؛ لكنَّ المفاجأة أنه اختار مدينة «عدرا» الصناعيّة في ريف دمشق موطناً لاستثماره «الفانتازيِّ»..!!

بالفعل .. أليسَ غريباً ومُدهشاً ألا يملكُ حتى أكثر الفضوليين خبثاً أيَّ وسيلة للاهتداء إلى معلم أو استثمار اقتصاديٍّ للكثير ممَّن سمّوا أنفسَهم «رجالَ أعمال» في مدنهم ومحافظاتهم..؟؟!

لمن تركَ هؤلاء جميعاً الحيزَ الجغرافيَّ الذي ينتمون إليه، يتخبّط في دوامة الفقر والأزمات التي أنتجتها سنوات الحرب، ثم الحصارُ الخانق؟؟.

وهل يكفي الظهورُ الاستعراضيّ المُستفزّ في المناسبات، كتوزيع بضع حقائب مدرسيّة وقرطاسيّة على مئة أو ألف أسرة؟؟ ودوماً يكون الإصرارُ على زجّ أسر الشهداء في المشهد، لتكتمل «همروجة» الاستعراض!

نعلمُ أن مشاهد الفقر والأزمات منفّرة وراضّة..لكنْ؛ ماذا يعني هروب الميسورين وحائزي الثروات، وترك العبء – كلّ العبء – على الدولة؟

نتحدث عن دولة لا مجرّد حكومة..فمَنْ سيعيدُ إنعاش المدن والأرياف إلا أهلُها وأبناؤها والقادرون منهم ليكونوا قاطرة التنمية لا مبعث الإحباط والاستفزاز بسياراتٍ فارهة مركونة أمام «فيلا» في عطلة نهاية الأسبوع ؟؟

مريب أن يتنحّى « رجال الأعمال» الوافدون إلى دمشق من كلّ حدبٍ وصوبٍ في هذا البلد، ويكتفون بمراقبة مجريات عبث الأصابع الخارجيّة بمحافظاتهم، والعزف على وتر الفقر الصاخب لـ«تأليب» من ضعفت عزيمتهم على بلدهم وثوابتها ورموزها، وتاليا؛ محاولة نسف كلّ مقوّمات الدولة الوطنيّة!! وهذه حالةٌ غريبةٌ تكاد تكون لغزاً مُزمناً عصيّاً على الحل..!!

قبل الحرب والأزمة، لم يكن الأمرُ مطرح جدلٍ وتساؤل، على الرغم من أنّه استراتيجيٌّ على المستوى التنمويّ المتوازن، لكنّه بات الآن أكثر حساسيّة لاتصاله بما هو مصيريٌّ في أدبيّات البقاء .

اليوم، نبدو في أمسّ الحاجة إلى مشروعٍ وطنيّ برعاية الدولة؛ لأن المبادرات خجولةٌ ومُخجلة، لبلورة خريطة توزّع استثماريّة مناطقيّة جديدة لاستثمارات المتموّلين ورجال الأعمال، كلّ في محافظته، والأفضل منطقته.

يبدأ المشروع بالتمويل والتأسيس التشاركيّ لاستثمارات صغيرة موزّعة أفقياً على الأرياف؛ ولدى الريفيين مهارات جاهزة للاستثمار في الزراعة والتصنيع الزراعيّ، ثم مشروعات أخرى من النوع المتوسط في المناطق، ولن نقول مشروعات ثقيلة؛ لأن المدن الصناعيّة غير متوافرة في كلّ المحافظات.. ونتحدث هنا عن مشروعات لا هبات ولا مساعدات.

يجبُ، بل لزاماً أن تكونَ أزمتُنا اليوم بدايةً لإطلاق حملة تنمويّة لم تحصل سابقاً، محركاتُها رجال الأعمال في كلّ منطقة، هذا إن كان ثمّة من سيبقى يصرُّ على تقديم نفسه على أنّه رجلُ أعمال عندما يمسي الحديث عن مسؤولياتٍ لا مجرد سهرة في مطعم دمشقيٍّ أو «كازينو» في بيروت.

وعلى كلّ حالٍ «يعرف الرجالُ في الشدائد لا على الموائد».

أصحاب البرادات يستغيثون..

اتحاد الفلاحين يؤيدهم و«الزراعة» تتعاطف و«صناعة حمص» تطمئن؟!

■ تشرين- ميمونة العلي

ما إن تم رفع أسعار المازوت المخصص لبرادات الخضار والفواكه حتى بدأ أصحابها بالمعاناة ، بسبب ارتفاع التكلفة التشغيلية بما يفوق قدرتهم على الاستمرار في العمل في ظل انخفاض ساعات وصل التيار الكهربائي إلى أقل من ساعة كل خمس ساعات، ما يؤدي للمزيد من استهلاك المازوت لمولدات الديزل التي ستزيد ساعات تشغيلها من أعطالها أيضاً والتهاب أسعار الصيانة وبالتالي سيضطر أصحاب البرادات لرفع أجور التبريد، وهذا سينعكس على الفلاح الذي يلجأ إلى التبريد هرباً من انخفاض سعر المحصول في موسمه إلى أقل من سعر التكلفة، ويقول بعض حرفيي الخزن والتبريد إنه تم احتساب المازوت المخصص للتبريد بسعر المازوت الصناعي الحر أي بـ١٢٨٠٠ ل.س للتر الواحد ما يفوق القدرة على الاستمرار بالتشغيل واضطرار الفلاح لطرح كامل محصوله في السوق بسعر بخس، مشيرين إلى اعتبار معامل الأدوية صناعات زراعية وتخصيصهم بمازوت صناعات زراعية غير مدعومة بسعر٨٠٠٠ ل.س.

وأوضح رئيس اتحاد فلاحي حمص سليمان عز الدين لـ؟تشرين؟ مشروعية هذه المطالبات لكون رفع أسعار المازوت الحر سيؤثر في أجور تبريد الخضار والفواكه، ما ينعكس سلباً على الفلاحين وعلى حرفيي الخزن والتبريد، إذا لم يستطع أصحاب البرادات تشغيلها نظراً لارتفاع أسعار المازوت، ما يرفع التكلفة التشغيلية لها، ويضم صوته لأصوات الفلاحين في ضرورة أن تكون حرفة تبريد الخضار والفواكه من الصناعات الزراعية.

وأوضح كاسر العلي رئيس غرفة زراعة حمص ضرورة تنسيب وحدات التبريد لغرفة الزراعة وليس لأي غرفة أخرى، وبعد تنسيبهم يصبح من صلاحياته الدفاع عن مظالمهم المشروعة.

بدوره مدير صناعة حمص م.بسام السعيد بيّن أن مطالب الصناعيين المشروعة تأخذ طريقها للحل مباشرة بدليل حجم التعافي في القطاع الصناعي، موضحاً أن (معاصر الزيتون، صناعة العصائر الطبيعية، وصناعة الكونسروة ومستودعات الخزن والتبريد وصناعة منتجات الحليب والمرتديلا والعلف الحيواني)، وغيرها من الصناعات التي تستخدم منتجاً زراعياً محلياً في إنتاجها، سوف يتم تزويدها بالمازوت من شركة محروقات حمص بسعر ٨٠٠٠ ل.س لليتر المحدد بقرار وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك للصناعات الزراعية وتطبيق الموضوع رهن بصدور قرار منتظر من وزارة التجارة الداخلية، ووزارة الصناعة ووزارة النفط.

وعن دعم الصناعات والحرف في حمص أوضح تذليل أي عقبات تعترض الواقع الصناعي بدليل حجم التعافي في هذا القطاع، موضحاً بالأرقام دخول صناعات جديدة وازدياد عدد المنشآت المرخصة، ففي عام ٢٠٢٠ مثلاً تم ترخيص ٢٠١ منشأة أمنت حوالي ٢٥٠٠ فرصة عمل وخلال الـ٢٠٢١ تم الترخيص لـ ٧١٤ منشأة أمنت حوالي ٧٥٠٠ فرصة عمل جديدة أي الزيادة بنسبة ٣٥٥٪ بالمقارنة بين العامين السابقين، ومرد هذه الزيادة لجملة تشريعات ومراسيم نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر المراسيم ١٠و١٤ لعام ٢٠٢٠ والمرسوم ٣٠ لعام ٢٠٢١ المتضمنة إعفاء مستلزمات الإنتاج الصناعي من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى المترتبة على عملية الاستيراد، فضلاً عن برامج إحلال بدائل المستوردات وبرامج دعم الإنتاج الوطني، فضلاً عن قرار الاستثمار الجديد رقم ١٨ لعام ٢٠١٢ الجاذب لرؤوس الأموال داخل وخارج سورية لأنه تضمن إعفاء جميع المستوردات من آلات ووسائط نقل من الرسوم الجمركية وكل الرسوم المترتبة على عملية الاستيراد وكذلك إعفاءات ضريبية لمدة عشر سنوات تبدأ من ٥٠٪ وتصل حتى ١٠٠٪، مشيراً إلى أهم الفرص الاستثمارية المتوافرة في محافظة حمص منها مشاريع الطاقة المتجددة ومشاريع إنتاج الزجاج بأنواعه والكريستال والسيلكا والسيراميك نظراً لتوفر الرمال بكثرة في الريف الحمصي عدا عن إنتاج الأسمنت بأنواعه، حيث تتوفر الرمال والحجر الكلسي بكثافة، فضلاً عن إنتاج المواد الأولية اللازمة لصناعة المنظفات، وإنتاج الملح بأنواعه ومشاريع التصنيع الزراعي، نظراً لغنى حمص بالمنتجات الزراعية، ومشاريع الطاقة المتجددة ومشاريع إنتاج مكونات الطاقة المتجددة، موضحاً أن وزارة الصناعة تسعى من خلال صناعاتها المحلية لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتنوع في المنتجات لتلبية حاجة السوق المحلية والاستغناء عن المستوردات ما يحقق التنمية المستدامة تجسيداً عملياً للانتصار الاقتصادي.

ضعف بخطوط الإنترنت في بعض أحياء طرطوس.. ومدير الاتصالات غير متفائل

■ تشرين - وداد محفوض

وردت إلى صحيفة ؟تشرين؟ شكاوى عديدة من مناطق مختلفة من مدينة طرطوس حول انقطاع الإنترنت أو ضعفه لكن أكثرها تضرراً حي الغدير.

؟تشرين؟ توجهت بالسؤال لمدير اتصالات طرطوس المهندس بديع ونوس الذي أكد عدم وجود مناطق تعاني من انقطاع أو ضعف الإنترنت ولو كانت موجودة لكنا بُلغنا وأصلحنا العطل.

أما فيما يتعلق بحي الغدير فلا توجد مشكلة جماعية، بل مشكلات فردية، قمنا بحلها بمشروع جديد وضع في الخدمة حالياً، وتمنى إعلامه عن الحالات الفردية إن وجدت ليتأكد من فاعلية المشروع الجديد.

وبيّن المهندس ونوس أن المواطنين يشتكون من انقطاع «النت» أحياناً لكن هذا سببه نفاد الباقة ويجب تجديدها إن أرادوا.

وعن توسع خطوط الشيخ سعد ودوير الشيخ سعد وزيادة البوابات، أشار إلى أنها غير واردة حالياً، لأنها وحدات ضوئية وتوسعها يحتاج لاستيراد تجهيزات ومعدات خاصة، وهذا صعب في الوقت الحالي بسبب الحصار القائم على سورية.

وبيّن ونوس أنه لا يمكن تحويل الشبكات الهوائية إلى أرضية حالياً بسبب قلة الاعتمادات وعدم توفر المواد نتيجة الحصار الاقتصادي، وهذه مشروعات مركزية تقوم وفق خطط من الإدارة عند توفر المواد لذلك.

وبيّن ونوس أن المديرية تقوم بالتنسيق مع قيادة الشرطة وإبلاغها عن أي حالة سرقة كابلات، قائلاً: ؟نحن لا نستطيع الحد منها لكننا نبلغ فقط؟.

وعن التغذية بالطاقة الشمسية لفت ونوس إلى وجود عقد مركزي وحصة محافظة طرطوس منه حوالي ٢٠ موقعاً للوحدات الضوئية، وسيبدأ التنفيذ خلال الأسابيع القادمة.

القطاع الخاص شريك.. اللجنة الاقتصادية توضح آلية اتخاذها للقرارات:

الجميع شريك في الدراسة وصناعة القرار الاقتصادي

■ تشرين

إجابة عن بعض الاستفسارات التي يتم طرحها أحياناً حول آلية اتخاذ القرار الاقتصادي على المستوى الحكومي.. أوضحت اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء أن عملية اتخاذ القرار الاقتصادي سواء أكان مالياً أو نقدياً أو تجارياً أو غير ذلك، تتم وفق دراسات تفصيلية وبمستويات مختلفة.

ولفتت اللجنة إلى أن القرارات تُدرس في البداية على مستوى الوزارة المعنية أو الجهة صاحبة العلاقة، وبحضور ممثلين عن بقية الوزارات والجهات ذات الصلة بالموضوع، وغالباً بحضور القطاع الخاص، وهنا تجدر الإشارة إلى كثافة المنشورات والآراء التي يدلي بها رجال أعمال من محافظات متعددة، ويصب معظمها باتجاه انتقاد آليات اتخاذ القرار الرسمي، والنأي بأنفسهم عن المسؤولية، رغم أنهم ممثلون في أروقة القرار عبر هيئات واتحادات يتبعون لها.

إذ تؤكد اللجنة الاقتصادية، أن المشار إليهم أعلاه بمن فيهم القطاع الخاص، يقوم جميعهم بتقديم البيانات والمعلومات اللازمة لمناقشتها خلال الاجتماعات وبناء مشاريع القرارات أو المقترحات على أساسها.

المرحلة الثانية في سيرورة صنع القرار، وفق ما توضحه اللجنة الاقتصادية، إذ تبين اللجنة أنه، يتم تالياً رفع النتائج والمقترحات إلى اللجنة الاقتصادية، والتي تقوم بدورها بدراسة الموضوعات أو القرارات المزمع إصدارها وأيضاً بحضور ومناقشة الوزارات والجهات المعنية. ومن ثم رفع التوصية المتفق عليها أو المقترحات المتعلقة بأي موضوع معين إلى مجلس الوزراء عند المقتضى والذي يقوم أيضاً بدوره بمناقشة الحيثيات واتخاذ القرار أو التوجه المناسب بشأنه؟.

وأوضحت اللجنة الاقتصادية أنها تتبنى النهج متعدد التخصصات؛ حيث يتم العمل على تحليل القضايا ذات الصلة من زوايا مختلفة تتكامل فيما بينها، منوهة بأن هذا النهج يسهم في التعاطي مع القضايا بدرجة أعلى من الفعالية، كما أنه يسهم بالبحث عن حلول جديدة، ويثري مسارات النقاش، وبالتالي فإن منهجية العمل التي تم ترسيخها على مدى عقود من الزمن تقوم على الاستئناس بآراء جميع الجهات المعنية سواء الحكومية أو غير الحكومية ذات العلاقة، وبالتالي توسيع نطاق المشاركة واستمزاج الآراء لتشمل القطاع الخاص أيضاً عند الحاجة، وحتى الجهات العلمية والبحثية حينما يستدعي الأمر.

وأكدت اللجنة مجدداً أنه في معظم الأحيان يسبق أي اجتماع مخصص للبت بأي مقترح واتخاذ أي قرار طلب دراسات خاصة تتضمن رأي الجهات المعنية ومقترحاتها، بهدف ضمان التوصل إلى كل الحيثيات ذات الصلة ببناء القرار الأنسب بعد مفاضلته مع السيناريوهات الأخرى التي يتم استعراضها.

لدعم استخدام الطاقة المتجددة في اللاذقية.. تركيب وتشغيل ٨٢ منظومة و٨٠٠ طلب تركيب

■ تشرين - يوسف علي

بيّن مدير فرع صندوق دعم استخدام الطاقة المتجددة في اللاذقية مهند علي لـ«تشرين» أنه تم تركيب وتشغيل ٨٢ منظومة طاقة متجددة في مختلف مناطق محافظة اللاذقية، منها منظومتان صناعيتان، والبقية منزلية، مشيراً إلى أن عدد طلبات التركيب تصل إلى ٨٠٠ طلب، فيما لم يتم طلب تركيب أي منظومة لتسخين المياه بالطاقة الشمسية أو طاقة الرياح.

ولفت علي إلى أن ميزة قرض الطاقة المتجددة، هو أنه من دون فوائد لمدة ١٥سنة للقطاع المنزلي و١٠ سنوات للزراعي و٥ سنوات للصناعي وبقية القطاعات، مشيراً إلى أن الفوائد يدفعها الصندوق التي تصل بنهاية السداد الى قيمة أصول القرض تقريباً.

وبيّن علي أن فرع الصندوق يتابع المتقدم للقرض، والقيام بالكشف لتركيب المنظومة، كما أنه متعاقد مع عدد من الشركات المعتمدة الموثوقة في هذا المجال التى تقوم بتنفيذ تركيب المنظومات المتجددة باستطاعة واحد كيلو واط ساعي.

وأضاف علي: كان قرض الطاقة المتجددة ٢٣ مليون ليرة، لكن بعد ارتفاع أسعار منظومات الطاقة المتجددة، وزيادة الرواتب أصبح الموظفون أكثر قدرة على دفع الأقساط للقروض المعفاة من الفوائد، مؤكداً أن المصارف العامة المانحة للقروض سترفع سقف القرض خلال فترة قصيرة جداً ليتم استئناف الإحالات إلى هذه المصارف.

بمقدار ٥٠ ليتراً للعائلة..

غداً بدء التسجيل على مازوت التدفئة

■ تشرين

أعلنت وزارة النفط والثروة المعدنية عن بدء التسجيل للحصول على مازوت التدفئة لموسم ٢٠٢٣-٢٠٢٤ بدءاً من يوم غد الجمعة، وذلك للدفعة الأولى بمقدار ٥٠ لتراً لكل عائلة.

وأوضحت الوزارة في بيان لها أنه سيتم منح الأولوية في التنفيذ للعائلات التي لم تحصل على مخصصاتها خلال الموسم الماضي وتحديد ترتيب التنفيذ بناءً على آخر عملية شراء سابقة، علماً أن التسجيل على المادة مطلوب من جميع العائلات، حتى لمن لم يحصل عليها في الموسم الماضي.

وأكدت وزارة النفط أنه تم اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لضمان وصول المادة بيسر وسهولة وبشكل عادل لجميع العائلات المستحقة.

قانون الإدارة المحلية تام في عيون خبراء.. وآخرون وصفوه بـ«السويسري» لا يراعي الخصوصية السورية!

■ تشرين- هناء غانم

عند الحديث عن قانون الإدارة المحلية رقم ١٠٧ لعام ٢٠١١ نجزم بأنه جاء ليكون من أهم الاستحقاقات المجتمعية الإدارية.. عنوان عريض يفترض أن يكرس لخدمة المحافظات والمدن والقرى وكل المناطق، وقد أعطى القانون صلاحيات واسعة للمشاركة المجتمعية في مسار العمل الإصلاحي لعمل الوحدات الإدارية وفتح الطريق أمام اللامركزية الإدارية باعتباره يهدف إلى مواءمة العمل المحلي مع التنمية المستدامة وبشكل يشرك جميع المواطنين بالعمل.

السؤال المشروع إلى أي حد استطاع هذا القانون أن يأخذ دوره الحقيقي في واقع العمل المحلي كما يجب، سواء بين المجالس أو مجتمعاتها؟ وهل تم التعامل معه لجهة تحقيق العائدات بعيداً عن الفساد والمحسوبيات؟

تساؤلات عديدة وضعتها ؟تشرين؟ أمام من كان بها خبيراً من أساتذة في القانون والاقتصاد والتنمية وغيرهم لمعرفة هل تم تحسين الواقع الإداري بين المؤسسات والمواطن؟ وهل تحققت الاحتياجات المطلوبة من أعضاء المجالس كما يجب؟

حاجة وضرورة

الباحث والمستشار الاقتصادي د. فادي عياش أكد لـ؟تشرين؟ أنه بداية يجب تحديد مفهوم الإدارة المحلية، فالإدارة المحلية كفكرة هي عبارة عن تمكين المجتمع المحلي من أن يقوم بإدارة شؤونه المحلية بشكل مباشر من خلال مجالس محلية يتم انتخابها باقتراع عام وسري ومباشر ومتساو وفق ما ورد في دستور الجمهورية العربية السورية، الذي كرّس المجالس المحلية المنتخبة كركن من الأركان الثلاثة للسلطة التنفيذية في سورية، فالجمهورية العربية السورية تتكون من مجموعة وحدات إدارية يرتكز تنظيمها على مبدأ لا مركزية السلطات والمسؤوليات وتمارس هذه الوحدات أدوارها من خلال مجالس محلية منتخبة بشكل مباشر من المجتمع المحلي.

وبذلك تهدف إلى تحقيق هدف رئيسي يتمثل في التنمية المحلية المستدامة من خلال التشاركية المجتمعية بين المؤسسات الرسمية والمجتمع المحلي وأساس المشاركة هي العمل التطوعي، وتطبيق اللامركزية بشقيها الإداري ويتضمن المسؤوليات والواجبات.. والمالي الذي يتضمن تأمين التمويل اللازم لتنفيذ مشروعات الوحدات الإدارية التنموية وكذلك تقديم الخدمات الأساسية وتغطية نفقاتها الجارية بما يعود على المجتمع ككل لجهة التحسن في الخدمات وتحسين مستوى المعيشة أيضاً.

وبالتالي تقع المسؤولية الأولى في نجاح مفهوم الإدارية المحلية على المجتمع المحلي ذاته من خلال حسن اختيار ممثليه في المجالس المحلية ومدى مشاركتها في التنمية ومسؤوليته في الرقابة على حسن استثمار الموارد المحلية وحسن توظيفها بما يحقق الأهداف أعلاه بفاعلية تنعكس على التنمية الشاملة.

وأضاف عياش: إن قانون الإدارة المحلية رقم ١٠٧ لعام ٢٠١١ جاء ليكون المجلس المحلي بمنزلة صدى وإرادة ورغبة المجتمع المحلي، والتحدي الأساسي هو في تحفيز الكفاءات التي تتمتع بثقة المجتمع المحلي على أن تقدم على عملية الترشيح وأن يكون انعكاساً صادقاً لرغبة المجتمع المحلي، بحيث يضم نخبة الشخصيات والكفاءات الموجودة في الوحدة الإدارية.. ولكن للأسف وحسب الواقع، ما زال قسم كبير من الكفاءات يحجم عن الانخراط في هذه العملية لأسباب مختلفة.

أما القانون المالي الموحد رقم ٣٧، يضيف عياش، فيهدف بشكل رئيس إلى تمكين الوحدة الإدارية من أن تمتلك المقومات المالية التي تساعدها على تأدية كل الخدمات المطلوبة وتمويلها ذاتياً من خلال استثمار الموارد المحلية وتعزيز إيراداتها الذاتية من خلال خدماتها للمجتمع، ويقوم المجلس المحلي بوضع أسس التصرف بأملاك الوحدة الإدارية ويقوم الجهاز التنفيذي بالتنفيذ.

وأشار عياش إلى أن القانون ألزم مجلس المحافظة بتخصيص ٢٥٪ من موازنته المستقلة وتوزع على الوحدات الإدارية لتنفيذ مشروعات تنموية واستثمارية ذات مردود تحقق دخلاً ومورداً مستداماً للوحدة الإدارية حتى تستطيع تأدية خدماتها، كما أجاز القانون لمجلس المحافظة أن يخصص ٢٥٪ إضافية لتنفيذ مشروعات استثمارية ذات مردود على مستوى المحافظة كي تكون مورداً مستداماً على مستوى المحافظة.

لكن المعوقات الرئيسة جاءت في تطبيق مفاهيم التنمية المحلية من خلال الإدارة المحلية وأدواتها الرئيسة المتمثلة في المجالس المحلية، مشيرا إلى أنها تكمن في عدة نقاط، أولها ضعف الوعي المتعلق بفهم قانون الإدارة المحلية ١٠٧ والقانون المالي ٣٧ حتى من القائمين عليه، وضعف مفهوم التشاركية المجتمعية وتراجع مفهوم العمل التطوعي.

إضافة إلى ضعف الثقة بالعملية الانتخابية للمجالس المحلية وبالتالي ضعف التمثيل الفعلي والمتوازن للمجتمع المحلي لا سيما من حيث الكفاءات والجدارة، وقلة الخبرة في كيفية استثمار الموارد المحلية لتكون رافداً قوياً لتحسين المستوى المعيشي على مختلف الصعد وتأمين الموارد الذاتية للوحدات الإدارية.

تابع الصفحة التالية ←

عياش: التحدي الأساسي هو في تحفيز الكفاءات التي تتمتع بثقة المجتمع المحلي

عنيز: لا بد من تعديل القانون بما ينسجم مع الظروف والأوضاع الراهنة

تحفيز الكفاءات التي تتمتع بثقة المجتمع المحلي.. التحدي الأساسي أمام قانون الإدارة المحلية

وأردف: باختصار لدينا كل ما نحتاجه تشريعياً لكننا نفتقر للتطبيق الصحيح والسليم لهذه التشريعات، كما نفتقر لروح المبادرة والمسؤولية المجتمعية.

وختم عياش بأن التنمية المحلية حاجة وضرورة تفرضها الظروف الراهنة للمساعدة في سرعة التعافي.. وأدواتها الرئيسة هي الإدارة المحلية المتمثلة بالمجالس المحلية المنتخبة، والتشاركية المجتمعية، واللامركزية الإدارية والمالية.

التطبيق لم يكن على المستوى المأمول

عضو مجلس الشعب والمحامي غالب عنيز، أكد لـ«تشرين» أن تجربة الإدارة المحلية جاءت مع الحركة التصحيحية التي قادها القائد المؤسس حافظ الأسد، وتطورت قضايا الإدارة المحلية بشكل كبير خلال العقود الماضية حتى وصلنا إلى قانون كنا نصبو إليه في عام ٢٠١١.

وفيما يتعلق بتطبيق هذا المرسوم التشريعي أكد أن هناك إشكالات حدثت خلال تطبيقه، موضحاً أنه من خلال متابعته لثلاث دورات في مجلس الشعب ومجالس المحافظة وجد أن التطبيق لم يكن على المستوى المأمول منه، لعدة أسباب أهمها أن هذه التجربة بالأصل أخذت من دول أخرى، مشيراً إلى أن الفرق بيننا وبين هذه الدول الكثير من الأمور التي لا يمكن مقارنتها بسورية وجاء قانون الإدارة المحلية ليحل محل القانون السابق، وهنا بدأت الإيجابيات وكذلك السلبيات، ومن ضمن السلبيات (علماً أن الإيجابيات واضحة وموجودة) إلا أن السلبيات يجب النظر فيها لمعالجتها وإيجاد الحلول لها، مشيراً إلى أنه والحديث هنا عن السلبيات كنا نأمل الفصل بين المحافظ ومجلس المحافظة وهذا ما حدث فعلاً لأنه لأول مرة يكون المحافظ وفق القانون الجديد رئيساً منتخباً من أعضاء المجلس لكن قضية المحسوبيات والولاءات بقيت هي المؤثرة لجهة تعيين أعضاء مجلس إدارة المحافظة.

وعلى العموم بقيت هناك سلطة وحيدة هي التي تقوم بتبدل الكوادر بشكل كبير وخصوصاً في الانتخابات الأخيرة وقبل الأخيرة وبقي هناك تدخل واضح من المحافظ وبعض الجهات بتسمية أعضاء مجالس المحافظة والانتخاب الشكلي لهم، وبذلك بقيت الولاية للمحافظ على المدينة ويا ليتنا نعود إلى ما كنا عليه سابقاً، فيبقى المحافظ هو رئيس مجلس المحافظة لأنه هذا الفصل كان شكلياً ولم يكن تنفيذياً أي يجب أن يكون هناك فصل بالمجالس المحلية بين المحافظ ومجالس المحافظة حتى تكون الأخيرة سلطات رقابية فعلية.

وحسب عنيز، فإن هذه الأمور بحاجة إلى معالجة وإلى لقاءات ومؤتمرات وليس كلاماً ومداخلات بسيطة، اليوم نحن بحاجة إلى انفتاح على بعضنا بعضنا والسماع للجميع ولكل من لديه اقتراحات ومبادرات لا أن يبقى الأمر للأسف مرهوناً بأشخاص معينين وأن يكون صاحب القرار في المحافظة أو في المجلس المحلي يصم آذانه عن سماع ما هو مطلوب ويقوم فقط بما هو مقتنع به، أما غير ذلك من الأفكار والآراء فلا تسمع إلا إذا كانت لهم مصلحة بها.

وذكر عنيز مثلاً بأنه كنا قد طالبنا فيما يتعلق بموضوع المدارس، بإيجاد حل لاستثمار المدارس بعد الدوام الرسمي لاسيما للطلاب المنقطعين وغيرها من الحالات التي لها علاقة بالتعليم، والنتيجة أن هذا الموضوع تم رفضه تحت ذريعة الحرص على المدارس العامة واليوم نرى العكس تماماً وكانت هناك خطة لأن تسلم المدارس العامة للقطاع الخاص لاستملاكها كاملة وليس جزئياً كما طالبنا، وللأسف سياسة تخصيص التعليم موجودة ولمصلحة من لا أحد يعلم !!! وكذلك سياسة تخصيص الكهرباء وموضوع الأمبيرات؟؟!

> اليوسف: قانون الإدارة المحلية الموجود غير قابل للتطبيق لأنه وضع لبلد مثل سويسرا؟!

هذا وغيره من الأسباب أدت إلى ضعف الكوادر وضعف المبادرات ضمن عدم إمكانية المتابعة ولا أحد يبدي رأيه أو يقدم أي نقد بنّاء كما وجهنا السيد الرئيس بشار الأسد، ومن يقدم رأيه يُحارب، الأمر الذي يؤكد أننا بحاجة إلى لقاءات وحوارات نوعية.

ويرى عنيز أن تعزيز موقع العمل في الإدارة المحلية يتطلب تشكيل لجان قانونية وأخرى هندسية وإدارية قادرة على تعديل قانون الإدارة المحلية بما ينسجم مع الظروف والأوضاع الراهنة، إضافة إلى ضرورة تعديل مدة المكاتب التنفيذية في الانتخابات بحيث لا تبقى طوال فترة الدورة الانتخابية وإنما كل سنتين.. وكذلك أعضاء مكتب المجلس بمن فيهم رئيس المجلس يجب أن ينتخب سنوياً كما هي الحال في مجلس الشعب .. إضافة لذلك لا بد أن يعاد النظر بموضوع الانتخابات بحيث تكون من دون تدخل أو محسوبيات لأن هذا الأمر يعد أساساً في ابتعاد المجالس المحلية عن الشعب وابتعاد ممثل المجلس عن ناخبيه ما أدى إلى المزيد من تدهور عمل العديد من المجالس المحلية.

وأشار عنيز إلى أن هناك مبادرات كثيرة لكن معظمها تبوء بالفشل لأنه لا يوجد دعم حقيقي لها، إذاً لا بد من إعادة النظر والسعي نحو الكفاءات وعدم تهميشها وعدم إبعادها عن المجالس المحلية، والأمر الأهم أن هناك الكثير من الخدمات مغيبة والأراضي المهملة وغير المستخدمة، لذلك لا بد من تضافر الجهود وتفعيل العمل الحيوي لهذه المجالس للوصول إلى الغاية المرجوة من قانون الإدارة المحلية بحيث يكون هناك استقلال بالوحدات الإدارية واختيار سليم لهذه الوحدات لتعزيز الوعي والثقة لهذه المجالس.. صحيح أن ذلك يحتاج إلى وقت لكن أن تصل متأخراً خير من ألا تصل؟..

مخالفات وتجاوزات

المحامي والباحث الاقتصادي الدكتور عمار اليوسف أوضح لـ«تشرين» أن قانون الإدارة المحلية الموجود حالياً غير قابل للتطبيق لأنه وضع لبلد مثل سويسرا، مبيناً أنه لا يتماشى مع الأوضاع الموجودة في سورية وكان من المفترض أن يراعي القانون الحالة الخصوصية للبلد.

وأشار اليوسف إلى أن هناك الكثير من التجاوزات والمخالفات تحدث في مجالس المحافظة والتي تندرج ضمن منظومة الفساد الموجودة، لافتاً إلى أنه من يريد تطبيق القوانين ولاسيما لجهة المخالفات الخاصة بالبناء والبلديات وغيرها يحارب من أعضاء مجلس المحافظة أو من المتنفذين في /مافيا العقارات/، مشيراً إلى معظم القائمين على مجالس المحافظة آخر همهم خدمة المواطن، لافتاً إلى أن التجارب أثبتت أن المجالس إما أن تكون تابعة لشخص ذي شخصية قوية اعتبارية أو ذي ملاءة مالية أو تكون هذه المجالس معطلة والواقع يؤكد ذلك.

والمشكلة الأهم ـ حسب اليوسف ـ هي التخبط في التعامل مع الموارد الموجودة، مبيناً أنه لا توجد آلية صحيحة للاستغلال واستثمار الموارد بشكلها الصحيح، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في قانون الإدارة المحلية وإعادة هيكلته وتعديله، بحيث يتناسب مع الوضع الحالي ويتم التركيز على أن تكون هناك صلاحيات مطلقة للقائمين على التنفيذ بحيث يتم تحديد المسؤوليات وحصرها بشخص ما، لا يكون منتخباً بل يتم تعيينه كما كان في السابق (أي العودة إلى العملية المركزية).

يوسف أكد أن كل التجارب أثبتت أن الفشل موجود مادام الأمر عاماً والموارد عامة ولا تدار بالشكل الصحيح وحتى الرشاوى والمخالفات تخضع للمحسوبيات، معتبراً أن الحل الآخر يتطلب تحسين وضع الموظف والقائمين على البلديات والمجالس وغيرهم.. عندها نستطيع أن نطبق قانون الإدارة المحلية ونجزي عائداته بالشكل الصحيح التي هي بالأساس فيها منفعة للجميع من حكومة ومؤسسات ومواطنين.

> الموارد عامة ولا تدار بالشكل الصحيح؟

ارتقاء نوعي بحياة ٢٣ امرأة.. مشروع «المرأة الرائدة» استقطاب فعّال في مجال ريادة الأعمال باللاذقية

تشرين - سراب علي

أثمر مشروع "المرأة الرائدة" الذي أطلقته الغرفة الفتية الدولية باللاذقية أثراً إيجابيا ملحوظا في دعم المرأة وتمكينها وتنمية قدراتها والارتقاء بأفكارها وطموحاتها إلى مستوى الريادة، وما يلي ذلك من انعكاسات طيبة على حياتها الشخصية والعملية وبالتالي على المجتمع ككل، حيث استطاعت الغرفة الفتية تحقيق الهدف الأساس للمشروع وهو تأمين فرص عمل للسيدات اللاتي يمتلكن أفكار مشاريع ريادية، وذلك بالتعاون مع مؤسسة "وعي" و مؤسسة "صناع الريادة" ومؤسسة "المرأة السورية الوطنية" ومؤسسة "مبدعون من أجل وطن".

تعزيز الفكر الريادي

الّمدربة في مجال التنمية البشرية ورود شليحه والمستفيدة من المشروع بينت في حديث لـ؟تشرين؟ أنها شاركت في مشروع المرأة الرائدة لإيمانها العميق بفكرة وأهمية مشروعها، مضيفة: استطاع مشروع المرأة الرائدة تعزيز العقلية والفكر الريادي بالنسبة لي من خلال التدريب الذي تناول العملية الإدارية ومراحلها وتفاصيلها وطريقة تصميم المشروع وكيفية كتابته وطريقة دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع، وتعلم وضع الخطة الإعلامية المناسبة لكل مشروع، وطرق إدارة الأزمات والمخاطر، وطرق الأرشفة ومفهوم وأهمية الجودة، مبينة أن مشروع (وعي) دعمهم من خلال التدريب والتوجيه وتقديم الاستشارات المالية والقانونية، ولقيامهم بعقد مؤتمر لعرض المشاريع على المستثمرين لتسهيل إنشائها وتنفيذها على أرض الواقع.

وأشارت شليحه أنه تم تناول أهم المهارات الشخصية الواجب تعلمها وامتلاكها للنجاح في أي مشروع ، ووجهت الشكر لجميع الجهات والمدربين والقائمين الذين ساهموا في إنجاح المشروع.

تعزيز عملنا كنساء

بدورها، ذكرت الصيدلانية المتدربة سارة أمين أن المشروع هو وسيلة لتعزيز عملنا كنساء، وتأكيد دورنا في المجتمع وكيفيّة تأمين بيئة آمنة للعمل. حيث تبلورت فكرة تامّة بكيفية البدء بمشاريعنا الخاصّة والتخطيط الأمثل لبدء المشروع بدءاً من الفكرة إلى وضع المشروع على أرض الواقع وانتهاء بوضع خطط لتطوير واستمرار هذا المشروع إضافة إلى كيفيّة الإدارة ومراقبة الأمور الماليّة التي تمثل العمود الفقري لنجاح أي مشروع .

متدربة: وسيلة لتعزيز عملنا كنساء وتأكيد دورنا في المجتمع

وأشارت إلى تقديم المدربين كامل المعلومات والوقت لضمان ترسيخ الأفكار بالإضافة إلى توفير جو ودي لطيف وضمان إيصال المعلومات بطريقة سلسة ومفهومة لجميع النساء بمختلف الأعمار والمجالات الدراسية واستمرارية المتابعة حتى بعد انتهاء فترة التدريب لضمان الإعداد الأمثل للمشاريع وتجنب الثغرات.

وأضافت: كان للتدريب قيمة مضافة كبيرة جداً سواء على الصعيد الشخصي النفسي والعلمي والمهني، وخاصة كشخص مهتم بمجال الريادة، وتعلمت أفكاراً لم أتطرق لها ضمن تعليمي الأكاديمي.

تمكين وتأهيل

خلال إطلاق الغرفة الفتية الدولية باللاذقية المؤتمر الختامي لمشروع المرأة الرائدة، بيّن رئيس مجلس الإدارة المحلي للغرفة الفتية الدولية اللاذقية جونيور مخول في حديثه لـ (تشرين) أن المشروع يندرج ضمن نطاق الأعمال والريادة وأحد نطاقات الغرفة الأربعة، إذ ركزت الغرفة العالمية في الآونة الأخيرة على نطاق الأعمال والريادة، لما له من أهمية في سوق العمل والتعافي الاقتصادي.

وأضاف: جاءت فكرة المشروع من اهتمام أعضائنا بدور المرأة السورية، ولأهمية دخولها إلى مجال ريادة الأعمال، فكان الهدف تمكينها وتأهيلها لتصبح قائدة ضمن عائلتها ومجتمعها، وتعزيز قدرتها على افتتاح مشروعها الخاص لتحقق أرباحها بنفسها وتصبح قادرة على إعالة أطفالها.

يلامس النساء السوريات

ولفتت نائب رئيس مجلس الإدارة صباح العلي الى أن المشروع يتقاطع مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ويلامس النساء السوريات في ظل الظروف التي تعرضّن لها في الآونة الأخيرة من حروب وكوارث طبيعية، إذ فقدت كثير من السيدات مصادر دخلهن.

وأضافت: أهمية مشروعنا تؤكد على أهمية النساء في النهوض بالمجتمع السوري، وضرورة تمكينهن اقتصادياً واجتماعياً وإدارياً، فالنجاح محصلة عوامل كثيرة أهمها: تحديد الهدف، واستغلال الفرص، وتشجيع الإنسان على تحمل المسؤولية متحدياً الظروف.

٢٣ متدربة

وأكدت ماري طبيقي، مديرة المشروع أن تحسين نوعية حياة المرأة يمثل مدخلاً أساسياً في طريقة تنظيم المجتمع، ويتطلب دعم المرأة من خلال الخدمات المختلفة، والوقوف على واقع حياتها في ضوء الخدمات المقدمة والخروج بدليل إرشادي لتفعيل الخدمات المقدمة وتحسين عائدها، وقدم المشروع خدمات الدعم والاستشارات، مع التركيز على العامل الأساس وهو العامل النفسي، كتحقيق الحلم وحب المخاطرة والمغامرة وتحقيق الذات.

وأضافت: تضمنت المرحلة الأولى توفير فرص تدريبية لـ ٢٣ متدربة، في مجالات الريادة والإدارة فضلاً عن التدريبات النفسية، مع مدربين متخصصين واحترافيين، للحصول على المعلومات الكافية عن مفهوم ريادة الأعمال.

وتابعت: المرحلتان الثانية والثالثة تمثلتا في معرِض ومؤتمر يجمع سيدات أعمال ورجال أعمال من سورية وفعاليات اقتصادية، إلى جانب شركاء المشروع، وممثلين رسميين، لمنح المتدربات فرصة للتشبيك مع الممولين المحتملين وعرض أفكار مشاريعهن الرائدة باحترافية.

بناء جسور

بدورها، أشارت منسقة مؤسسة (وعي) في الشرق الأوسط إلزا نصرة إلى أن مشروع (وعي) يعمل على تحفيز الأفكار الخلاقة والإبداعية لمواجهة تحديات الألفية الثالثة، ومساعدة الثقافات والأديان المختلفة على العيش المشترك المبني على أسس متينة من الاحترام المتبادل والمحبة والتعاون، وبناء جسور بين الشرق والغرب.

وأضافت: قدمنا تدريبات مختلفة لتأهيل الشباب السوري، في هذا الوقت الاستثنائي بعد تعرض المنطقة لكارثة الزلزال، ومن هنا، جاء التعاون المثمر بيننا كمؤسسة دولية غير ربحية مع الغرفة الفتية الدولية اللاذقية، المنظمة العالمية المعنية بتطوير الشباب وتنمية المجتمع، وتابعت: لأن أبرز أهداف مؤسستنا بالإضافة للعمل مع الشباب والأطفال هو التركيز على المرأة والعمل على تأهيلها لتصبح رائدة في المجتمع وقادرة على أداء دورها المحوري في تنميته، أطلقنا معاً مشروع ؟المرأة الرائدة؟ لمنح مجموعة من السيدات الطموحات أدوات عملية للدخول إلى سوق العمل والمساهمة في التعافي الاقتصادي.

الدراما السوريّةُ.. الوهمُ الجميلُ!

■ تشرين- جواد ديوب

يعاد عرضُ بعض المسلسلات السورية القديمة منها والحديثة نسبياً، على قنواتنا السورية أو تلك اللبنانية السورية الهوى، بعضها يعود إلى ما قبل زمن الحرب مثل (مذكرات عائلة/ تأليف ريم حنا وإخراج محمد فردوس أتاسي) ، والمسلسل الذي أصبح «دمغة الدراما السورية الأبدية/ ضيعة ضايعة»، وبعضها حديث نسبياً يحمل جرأة في نقد ثالوث المحرمات التي مازالت تشكل خطراً للرقيب الدرامي «المتعصب» مثل «عندما تشيخ الذئاب» وغيرها، والتي أحسب أن جرأتها تلك أحدُ أسبابها هو مفاعيلُ الأحداث التي كشفتنا وعرّتنا مما كنا فيه من حُجبٍ اجتماعية واهية نتستر بها على عيوبنا بدل أن نُعمل بصدق على شفائها ومداواتها بالاعتراف بها أولاً ثم بشجاعة معالجتها أو الحديث عنها ولو درامياً!

لكن، وكلما شاهدت تلك المسلسلات أغصُّ بدمعة ساخنة تنزل أحياناً لتحفر أخدوداً صغيراً على خدّي، أبكي من شعورٍ غامضٍ أتمنى ألّا يصدق بأنني لا أريد لنا/ لي أن نشبهَ تلكَ الشخصيات البائسة المهمّشة التي نسيها الزمن، وتركتها «الحداثة» في غياهب الجُبّ، وفي الوقت ذاته تحملني موجة فرح لذيذة لأنني أخالُ أن تلك الشخصيات هي من الجمال والروعة ما يجعلنا نتمنى للحظة أنها موجودة بحلوها ومُرّها ومشاكساتها وهشاشتها وعفويتها.. بل ببلادتها المزمنة.

نجوميّة أم تمثيل؟!

يقال: «إن الشهرة هي أن يدخلَ الناسُ إلى تفاصيل حياتك، بينما التمثيل هو أن تدخلَ أنت إلى تفاصيل حياة الناس» وأشير هنا ليس إلى الشهرة والنجومية اللتين تليقان بمعظم ممثلينا السوريين، بل إلى ما يجعل الدراما السورية قادرة على الدخول إلى عوالمنا الجوّانية، ويجعلنا نحبّ ما نراه من أنفسنا على الشاشة، ونقتنع بأن ما يؤدّيه الممثلون السوريون من قصص تدور حول مآسينا، وتكشف خبايا بيوتنا وأسرارها، ليسَ مسرحيةً سمجة أو «ضحكاً على عقولنا»، إنما هو إخلاص كامل لأرواحهم كممثلين، وتقدير لمهنة شاقة تأخذ من هناءة بالهم ووقتهم المخصص لعائلاتهم وأطفالهم. وأقصد بـ«الإخلاص» أيّ الصدق في الأداء، التمثيل الصادق الذي يزرع الحب في نفوسنا ويجعلنا - لدرجة البراعة في تقديم الحكاية/ الحلم- نصدّقها على أنها حقيقة.

أن نصدّق ما نراه!

أذكر أنه حين عُرض مسلسل «ضيعة ضايعة» للمرة الأولى قبل الأحداث الدامية، سارعَ الناسُ بشكل جنوني للسفر إلى قرية «السمرة» التي اختيرت كمكان لتصوير المَشاهد، وهم على قناعة تامة بأن «عادل الفسّاد» سيستقبلهم عند مدخل الضيعة وسيخبر عنهم رئيس المخفر «أبو نادر» والشرطي حسّان والـ«يا همّا لالي»، وأن «ديبة» ستطبخ لهم «مجدّرة» على الحطب بنكهة «الجيجة» التي سرقها «جودي» من قّن جاره «أسعد»، وأن «بديعة» ستقدم لهم صحن المكدوس الذي خبّأته لأخيها «سليم»، وأنهم سيتغامزن ويتهامسون فيما بينهم على «سلينغو» و«عفوفة» وهما خلف صخرة حبّهما يشربان المتة، مختبئين من سليل الإقطاع المختار «البيسة»، وغارقين في قصيدة غزلٍ عُذريّ مكررة مئة مرة من دون أن تفقد عذوبتها، وأنهم سيحقّقون أمنيتهم الأكبر برؤية «جودي أبو خميس» (يبلف) «أسعد خرشوف» خمسين ليرة بحزّورة تعجيزية، وأن «أسعد خرشوف» سيطلق في استقبالهم مئة طلقة تحية من «بارودته الصدئة»، وأنهم سيعودون إلى أصدقائهم في المدينة محمّلين بهدايا تذكارية و«كمشة» ملبّس يكسر الأضراس من «دكانة صالح وزهرة».. كل ذلك لأن جميع الممثلين في «ضيعة ضايعة» عاشوا أدوارهم إلى أقصى درجات الصدق في الأداء، وتمثّلوها في أذهانهم وأرواحهم لدرجة جعلونا نصدّق الحكاية/ الوهم، ونتألم لألمهم، ونفرح معهم، بل ننتظرهم كأنهم موجودون هناك منذ الأزل كجزء حقيقي من المكان بجوار أشجار السنديان وحجارة الجبال وأمواج البحر.

وفي مسلسل «الخربة»، أصبحت عندي شخصياً «ردّاتُ فعل مُنعكسة شَرْطيّة» كما يقال في علم النفس، إذ كلما سمعتُ خوارَ بقرة في أي مكان أحسبُ أن «فيّاض/ راعي العجّال» قادم نحوي، وكلما سمعت «قرقعة» صحونٍ وطناجر في الشارع أو في أي مكان أو لمحتُ طيفَ شخصٍ فقيرٍ بائس أحسبُ أنّه «سمعان» مع كيسه التاريخي الأبدي، وكلما سمعتُ بعض الأشخاص «يتمنطقون» في حديثهم أو بمجرّد أن يقولوا: «فتاح قوس» أبتسمُ متخيّلاً «توفيق» يحدّثني رامياً في وجهي بنقاطه وفواصله وإشارات تعجّبه. بل أصبح بعضنا - كلما همَّ أو همَّتْ بقول مثلٍ شعبي كشاهدٍ وتأكيد على قوله- يردّد عبارة «عطرشان» اللازمة: «شغل ساعتو يا سندي» كأنّ هذه الجملة أصبحت «اللوغو» أو العلامة/ الماركة المسجّلة لتلك الشخصية الدرامية.

إنها بكل تأكيد براعة كتاب الدراما السورية في رسم شخصيات/ كاركترات مذهلة أصبحت مثل وشم المعلّقة الجاهلية، مثل بصمة وعلامة فارقة ولازمة نكررها كأننا نقلّد شخصيات حقيقية موجودة قطعاً، ولم يبقَ لنا إلا أنْ نقابلها واقعياً في مكانٍ ما.. يوماً ما. ومن دون شكّ يستحق مخرجون مثل الليث حجو وعامر فهد في (عندما تشيخ الذئاب) تحيةً خاصة وشكراً من القلب كما تستحق جميع الشخصيات (ومَنْ جسّدها من ممثلين مذهلين مثل سلوم حداد وعابد فهد وسمر سامي وغيرهم) في كلا المسلسلين أن نخصّهم بما يستأهلون، لكنني اكتفيت هنا بأمثلة فقط.

فتحيةً لمنْ كتبَ ومثّلَ وأخرجَ ولكل الطواقم الفنية في الأعمال الدرامية السورية كلّها (أولئك المخلصون المجهولون) والرحمة لمن أمتعنا، وأضحكنا حتى البكاء ورحل.

من أجل إبداعٍ يليقُ بهم..

جمعُ الاختلاف والتكامل في «أدب الرياض والأطفال والفتيان»

■ تشرين- راوية زاهر

منذ عنوان كتابه «أدب الرياض والأطفال والفتيان» الصادر عن الهيئة العامة السورية للكتاب – وزارة الثقافة، يوضح الناقد السوري سمر روحي الفيصل؛ أبرز إشكالية في الأدب الموجه للطفل، والذي على الأغلب يُقدم «دوغما» من دون تحديد الشرائح العمرية للأطفال، إذ كل شريحة لها معاييرها في الكتابة تختلف – لغة وتراكيب وصوراً- عن الأخرى، وإلا أوقعنا الطفل في التباس مع ما يُقدم له، لذلك يلجأ سمر روحي الفيصل إلى التمييز بين شرائح ثلاث للأطفال تبدأ من سن الرياض، مروراً بالأطفال، وأخيراً الفتيان.

صحيحٌ أنّ مسألة التمييز بين الشرائح العمرية؛ ليست هي الإشكالية الوحيدة في أدب الأطفال، ولكن بتقدير الفيصل أن معرفة الشريحة التي يُقدم لها النتاج الإبداعي بدقة تحل الكثير من الإشكاليات الأخرى التي تنتاب أدب الأطفال منذ عتيٍّ من السنين.

ورغم التفاصيل التي يشتغل عليها الناقد الفيصل في شرائح الأطفال الثلاث، غير أن جمعها في كتاب واحد يأتي من نظرته إلى أن هذه الآداب الثلاثة متكاملة، ففي حين تبدأ شخصية الطفل تتشكل في مرحلة الطفولة المُبكرة، وتملك الأسس التي ستسير عليها في حياتها القابلة، تروح مرحلة الطفولة التالية تُضيف إلى مكونات الشخصية قدراً من المعايير والقيم والمعارف، ثم تفتح هذه الشخصية على الحياة الاجتماعية في مرحلة المراهقة، وتشرع تبحث عن إمكاناتها الخاصة، وموقعها في الأسرة وبين الأتراب، وتتجه بانفعالاتها وتمردها وتطلعاتها إلى مرحلة الرشد. من هنا، فإنّ التكامل بين هذه الآداب الثلاثة يحتاج من الأديب إلى نصوص متكاملة، لأن النظرة الأدبية يجب أن تنطلق من اختلاف هذه المراحل، وحاجة كل مرحلة إلى أدبٍ مغاير لأدب المرحلة الأخرى. فخصائص الأدب في رياض الأطفال؛ أنه أدب منطوق، وليس أدباً مكتوباً، لأن الطفل في سنّ الرياض بين ثلاث سنوات إلى خمس سنوات لا يُجيد القراءة، كما يعني ذلك أن النصوص المنطوقة التي تُقدم إليه سرداً في القصة، وغناءً في النشيد، وتمثيلاً في المسرحية، لابد من أن تتوافر فيها شروط لغوية تجعلها ماتعة مفهومة وقادرة على أن تُنمي لغته. من هنا لابد من تقديم أدب خاص بهذه المرحلة، يضمُّ نصوصاً تُعرّف الأطفال بالحياة حولهم وتغرس القيم، وتدمجهم مع الجماعة وإن صغرت، وبين الأتراب وإن قلّ عددهم، كما تُساعدهم على تفتح مواهبهم الكامنة. وتختلف الكتابة لأطفال مرحلة التعليم الأساسي بين السادسة والثانية عشرة عما قبلها اختلافاً كبيراً، رغم أنه لا يتضح في بداية هذه المرحلة، وهنا تبدو الصعوبة في الكتابة بين المرحلة الأولى والمرحلة العليا التي تبدأ من سن التاسعة، ولاسيما في إشكالية القيم، والتي يُرجعها الباحث إلى القرن التاسع عشر، حين بدأ الرواد الأوائل الأجانب يكتبون للأطفال من دون معرفة علمية، وبقيت هذه المشكلة مستمرة حتى ثلاثينيات القرن الماضي مع مجيء علم نفس الطفل، وهنا على الكاتب أن يحرص على عدم الاكتفاء بالألغاز والمغامرات، بل يُقدم لهم السير العلمية والتاريخية بأسلوب قصصي، ويزج بهم في تقنيات العصر واختراعاته وتخيلاته.

ورغم أنه ليس هناك من تحديد صارم لمغادرة الطفل مرحلة الطفولة، ودخوله مرحلة المراهقة، لأن طفل المرحلة العليا يبدأ شيئاً فشيئاً، في الحادية عشرة، أو الثانية عشرة من عمره؛ يشعر بالتغيرات الجسدية والانفعالية وتتبدل شخصيته ويدخل شيئاً فشيئاً مرحلة الرشد، وهذا ما تنشأ عنه حاجات أدبية ولغوية جديدة، تحتاج إلى أدب يُلبيها، اصطلح على تسميته أدب الفتيان، أو أدب الناشئة، وهو من أكثر الآداب إهمالاً تماماً كأدب الرياض، وفي هذه المرحلة عادة يميل الفتى إلى القصة والرواية كما الحكايات الشعرية.

إن فصول الكتاب تدل على أن التكامل بين الآداب الثلاثة ممكن، وذلك بحرص الأديب على شيئين؛ هما تكامل القيم التي يطرحها في نصوصه، ومراعاة المستوى الفني للمتلقي في كل مرحلة من المراحل الثلاث، وأن يكون الفن رائد القيم وليس تابعاً لها، لئلا تصبح النصوص الأدبية وعظاً وإرشاداً.

تشرين
يومية - اقتصادية - شاملة
رقم العدد ١٣٩٨٠
مؤسسة الوحدة
8
الخميس ١٥ صفر ١٤٤٥هـ - ٣١ آب ٢٠٢٣ م
tishreen.news.sy

قوس قزح

أن تكون عاقلاً في مكانٍ مجنونٍ..!!

■ وصال سلوم

كان يا ما كان في سبعينيات القرن الماضي، وفي عز الدراسات النفسية والاجتهادات، كانت هناك مجموعة من الأطباء النفسيين وتلاميذهم النجباء، بعد أن أنهوا أبحاثهم النظرية والمحاضرات قرروا، وتحت زعامة الطبيب «ديفيد روزنهان» في«ساعة صفا» و«فضاوة بال»، تطبيق لعبة علمية على المستشفيات والمصحات، وطرق أبوابهم على أنهم مرضى يعانون بعضاً من المشكلات النفسية من (سماع أصوات ورؤية وجوه وعفاريت وتشويش وتنميل بالرأس والأطراف)، والغريب أنّ اللعبة انطلت على أطباء المستشفيات، وقاموا بعمل أوراق نظامية لدخول المصح لأطباء أصحاء ادعوا المرض و«تشيزوفرينيا» وهمية لاقت القبول ووصف «روشتة» أدوية لمعالجة مرض كذاب.

وتم حجزهم في المصح، رغم تصريح (المرضى الأساتذة) بانكفاء الحالة وتحسّن الأحوال، مدة شهرين بالتمام والكمال، ولم ينصاعوا لهتافهم بأنهم عقلاء.

هذا السيناريو تكرّر في سبعة مستشفيات كبرى، والنتيجة كانت واحدة: (العقلاء مجانين حسب تشخيص الأطباء).

الدكتور ديفيد «شمّر عن زنوده»، واستلّ قلمه، ونشر بحثاً في أهم المجلات العلمية تحت عنوان: (أن تكون عاقلاً في مكانٍ مجنون) نشر فيها عرض أطباء المستشفيات التي استقبلته، وشخصت حالتهم بتشخيص خاطئ، لا يمت بصلة لعقولهم المخضرمة بالنظريات وسلوكياتهم فوق توصيف المتزنة والعاقلة!!

هذا البحث زلزل الساحة العلمية آنذاك، وحكايا كهذه لن تنتهي كغيرها من الحكايات بالأفراح والثبات والنبات، وإنما حققت همروجة حالة واستنكاراً واستفهاماً بحق الحالة التوصيفية لمستشفيات جاهلة ببدهيات التشخيص الطبي، ولا تستطيع التفريق بين المجانين والعقلاء، هذا الحراك أثار امتعاضاً كبيراً في أحد المستشفيات المستهدفة والتي طالها النقد البناء، واستنفرت بكامل طاقمها الطبي، وتحدت الدكتور روزنهان بأنهم جاهزون لكشف أي حالة مزيفة يرسلها لهم، وهم الأكفياء وجهابذة الطب النفسي في تلك الأثناء، وقبل الدكتور روزنهان التحدي، وبعد فترة وجيزة قام المستشفى بتقديم قائمة لإحدى وأربعين حالة تم تشخيصهم على أنهم مرضى مزيفون، وهم أصحاء عقلاء، وليسوا مجانين أو أصحاب اضطرابات نفسية وهيجانات، وكانت الفضيحة المزلزلة إثر إعلان الدكتور روزنهان عدم إرساله لأي حالة، وبأن مجانينهم باتوا بعد التحدي طلقاء، و«توتة توتة خلصت الحتوتة» والثقة المفرطة بالإمكانات يمكن أن تكون تحت عدسة رقيب فهيم باطلة جوفاء..!!

«كاريس» تُبهر جمهورها وتعلن عدم اقتناعها بصور «الفلتر»!

أبهرت النجمة كاريس بشار متابعيها عبر شبكات التواصل الاجتماعي بصور إطلالتها في حفل زفاف دُعيت إليه مؤخراً.

وتألقت كاريس بفستان طويل من الساتان باللون البيج من توقيع المصمّم السوري الياس ريغا، تميّز بأكسسوار باللون البرونزي بشكل V من الخلف باتجاه الظهر المكشوف المغطّى بأربطة، ومن الأمام باتجاه الصدر.

وكانت بشار في أحد التصريحات السابقة قد أوضحت أنها لا تحب وضع «فلتر» لصورها، «لأن بحسّ حالي مو أنا، لماذا سأرتدي وجهاً ليس وجهي؟ مضيفة أنه من الجميل أن يظهر الإنسان على طبيعته.

موسوعة «غينس» التي تجاهلت حنجرة «صباح فخري» واحتفت بذيل فستان «نجوى كرم»!

■ تشرين- سامر الشغري:

الفنان الكبير الراحل صباح فخري لم يكن صاحب الرقم القياسي في عدد ساعات الغناء ضمن موسوعة «غينس»، هذا ما كتبه الناقد الفني اللبناني جمال فياض على صفحته، في معرض إثارة موضوع دخول المطربة نجوى كرم موسوعة الأرقام القياسية، أسوة برائد فن القدود والموشحات الحلبية. ولكن ما فات الناقد اللبناني أن الراحل فخري رغم أنه لم يسجل في موسوعة «غينس»، لأن أحداً لم يهتم بتوثيق هذه القصة بمن فيهم الراحل نفسه، لكنه ضرب الرقم القياسي في الغناء فعلاً، بعد أن ظل يغني طوال عشر ساعات من دون انقطاع، خلال حفل في مدينة كاركاس عاصمة فنزويلا للجالية العربية هناك.

ولا شك في أنه حتى لو سجلت هذه الحادثة

في موسوعة «غينس» قبل خمس وخمسين سنة، لكان رقم فخري قد تحطم بالتأكيد، لأن الرقم الحالي قد تجاوز الثلاثين ساعة، ولكن ذلك لم يؤثر بطبيعة الحال في جماهيرية الراحل ولا في تدفق الإبداع عنده، وهو الذي غنى في حياته ٨٦ موشحاً، وهذا لعمري رقم كبير كان يؤهله لدخول «غينس» لو شاء القائمون عليها.

وعلى عكس صباح، فإن نجوى كرم وجدت من يهتم بتسجيل أرقامها القياسية، كما حدث خلال مشاركتها في مهرجان جرش أواخر الشهر الماضي، عندما دخلت موسوعة «غينس» برداء أبيض بطول/ ٥٥,٧/ متراً، ونشرت وقتها وسائل الإعلام وصفحات التواصل صورها، وهي تحصل على الجائزة وشهادة التقدير.

إذاً، فإن نجوى لم تدخل «غينس» لغنائها ساعات طويلة، ولا لأنها حطمت بمبيعات أغانيها أعلى الأرقام، بل لأن المصمم الفلسطيني الأردني كيش جين صنع لها أطول ذيل لفستان في التاريخ يزحف على الأرض عشرات الأمتار.

تشرين مؤسسة الوحدة

المدير العام
أمجد عيسى

رئيس التحرير
ناظم عيد

مدير التحرير
يسرى المصري

أمينا التحرير
أمين الدريوسي – للشؤون السياسية والفنية
باسم المحمد – للشؤون الاقتصادية والثقافية والمحلية

دمشق – كورنيش الميدان – صحيفة تشرين – أرقام التواصل: ■ الهاتف: ٦/٣/٢/١/٢١٣١١٠٠ – ٠١١ ■ الإيميل: admin@tishreen.news.sy ■ الفاكس: ٨٨١٧٦١٣